



## نائب رئيس مجلس الشورى: اختيار الأمير مقرن ولياً لولي العهد يجسد حرص خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده على استقرار الدولة

وقال معالي الدكتور محمد الجفري إن صدور الأمر الملكي باختيار سمو الأمير مقرن بن عبدالعزيز ولياً لولي العهد يجسد حكمة خادم الحرمين الشريفين ورؤيته الاستراتيجية لمستقبل هذه الدولة المباركة، والمضي بها نحو مزيد من الاستقرار، بتأمين مستقبل الحكم في المملكة، وتعزيز الطمأنينة لدى المواطنين، والتأكيد على وحدة الأسرة المالكة وتعاونها، وعلى الوحدة الوطنية وترسيخها، بما يعزز من دور المملكة في عالمها الإسلامي، وفي محيطها الإقليمي والدولي.

ونوه معاليه إلى أن صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز جدير بهذه الثقة من خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين، لما يملكه سموه من خبرة إدارية اكتسبها إبان تقلده العديد من المناصب في الدولة، حيث كان أميراً لمنطقة حائل، ثم أميراً لمنطقة المدينة المنورة، فريئساً للاستخبارات العامة، ثم مستشاراً ومبعوثاً خاصاً لخادم الحرمين الشريفين ونائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء، إلى جانب ما يتصف به من الخلق الجهم والإخلاص في خدمة دينه ثم مليكه ووطنه.

وسأل الدكتور الجفري الله تعالى أن يديم على خادم الحرمين الشريفين الصحة والعافية، وأن يمدد وسمو ولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني بالعون والتوفيق في قيادة هذه البلاد نحو مزيد من الرخاء والازدهار والرفاهية لشعبها.

هنأ معالي نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز بمناسبة صدور الأمر الملكي الكريم باختياره ولياً لولي العهد ونائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء، الذي جاء بناء على إرادة من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز آل سعود، وتأييد ورغبة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، وبموافقة أغلبية أعضاء هيئة البيعة.

وأكد معاليه في تصريح بهذه المناسبة أن هذا القرار يأتي في سياق حرص خادم الحرمين الشريفين على استقرار المملكة العربية السعودية، وترسيخ سلاسة انتقال مقاليد الحكم بين أفراد الأسرة المالكة، وفق منظومة دستورية، وعلى مبدأ الشورى الذي تركز عليه سياسة هذه البلاد منذ أن وحد أركانها المؤسس الملك عبدالعزيز - طيب الله ثراه - حينما اتخذ الشورى منهجاً في الحكم.

وأشار معاليه إلى أن خادم الحرمين الشريفين حرص منذ أن تولى مقاليد الحكم على استقرار المملكة ورخائها، ورفاهية شعبها، فأصدر العديد من التنظيمات الإدارية، التي اتسمت بشموليتها وقدرتها على دعم وتعزيز التنمية والبناء في شتى ميادين الدولة، وعد نظام هيئة البيعة من أهم الأنظمة التي أصدرها - يحفظه الله - وهو نظام أسس لانتقال مقاليد الحكم وتعيين ولي العهد من الأسرة المالكة، وفق منهج الشورى بالأخذ برأي أعضاء هيئة البيعة.